

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

أيهما استكمل بالرد أزيد من قدر حرته من نفسه منع من الزيادة وردت على غيره إن أمكن وإلا فهي لبيت المال .

فلبنت نصفها حر النصف بالفرض والرد .

ولابن مكانها نصفه حر النصف بالعصوبة والبقية لبيت المال .

ولابنين نصفهما حر إن لم نورثهما المال البقية مع عدم العصبة .

أعنى لهما البقية بالرد سواء ورثناهما النصف فقط أو النصف والرابع .

ولبنت وجدة نصفها حر المال نصفين بفرض ورد .

ولا يرد هنا على قدر فرضيهما لثلا يأخذ من نصفه حر فوق نصف التركة .

ومع حرية ثلاثة أرباعهما المال بينهما أرباعا بقدر فرضيهما .

ومع حرية ثلثهما الثلثان بينهما والبقية لبيت المال